الدعوة لتفعيل العمل باتجاه استغلال الفرص الكامنة في القطاعات غير النفطية

نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي في الفترة من 2004 ـ 2007 م بلغت 35 بالمئة

اختلال المالية العامة تمثل ابرز تحديات الفترة المقبلة

الترخيص لـ 1295 مشروعا استثماريا خلال 3 سنوات تكلفتها اكثر من 700 مليار ريال

الاختلالات سواءً في جانب الإيرادات (خاصة الإيرادات الضريبية) أوفي جانب النفقات (خاصة النفقات الجارية)

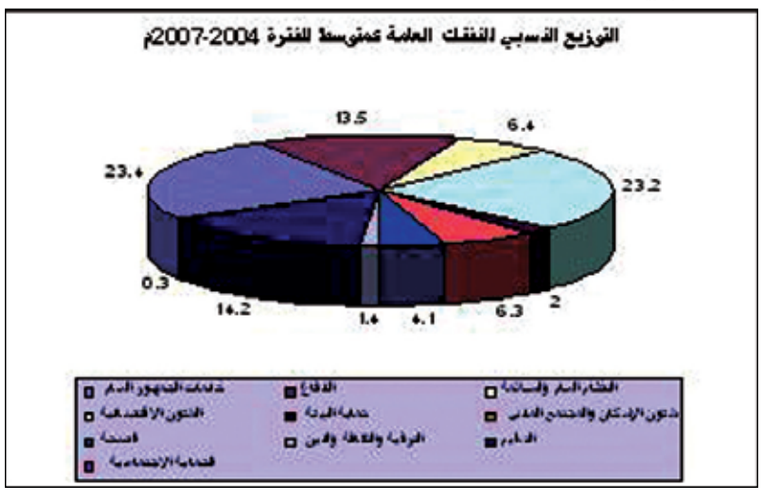

وفي إطار الإنفاق على القطاعات الاجتماعية خاصة التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية حيث شهدت زيادة ملحوظة فقد بلغت نسبة الزيادة في الإنفاق العام على التعليم حوالي ٪16.2 عام 2004م و٪13.7 عام 2005م ، بينما بلغت نسبة الزيادة حوالي ٪14.2 عام 2007م.وفي جانب الصحة لم تتجاوز نسبة الزيادة السنوية عن٪5.

4. دعم المشتقات النفطية

يمثل حجم الدعم الذي تتحمله الموازنة العامة للدولة نسبة كبيرة من الموازنة العامة ، فقد بلغ الدعم في 2005 حوالي ٪23.5 من النفقات العامة،فيما بلغ الدعم في عام 2006حوالي ٪21.2 من أجمالي النفقات العامة، ونظرا لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية والذي تجاوز حاجز ال100 دولار للبرميل فيتوقع إن يرتفع الدعم إلى أكثر من ٪30 من النفقات العامة في عام 2008 ، أي إن العبء الذي ستتحمله موازنة 2008 يصل إلى حوالي ثلث نفقات الموازنة .وبالتالي فإن الاستمرار في سياسة الدعم وتزايده في ظل تدهور إنتاج النفط و انخفاض العائدات النفطية ومحدودية الإيرادات الضريبية والجمركية وفي الوقت نفسه زيادة النفقات العامة والالتزامات المستقبلية يترتب عليه زيادة عجز الموازنة وزيادة الاختلال المالي والنقدي فضلا عن أن استمرار الدعم وخاصة في ظل آليات توزيع غير كفئة وقاصرة عن الوصول إلى الفئات المستهدفة الأمر الذي من شانه الابتعاد عن أهدافه الاجتماعية والاقتصادية.

إن الاستهلاك المحلي قد أرتفع من 4603مليون لتر في عام 2004 الى4966 مليون لتر في عام 2006 وبنسبة زيادة ٪7.3، ويتوقع إن يصل حجم الاستهلاك في عام 2008 إلى 5975مليون لتر،أي بنسبة زيادة حوالي ٪20.3 عن عام 2006.

من ناحية أخرى يمثل الاستهلاك المحلي من الديزل في عام 2008 حوالي ٪65.5من إجمالي الاستهلاك(باستبعاد استهلاك الغاز)، والذي يستورد ٪55 منه من الخارج بالأسعار العالمية وذلك نتيجة للقدرة التكريرية المحدودة للمصفاة.

وبرغم أن دعم المشتقات النفطية يستهدف الفقراء في المقام الأول إلا أن أغلبه يتسرب إلى غير الفقراء , ،ووفقا لدراسة البنك الدولي فإن الحصة من إجمالي الدعم التي تذهب بالفعل للفقراء لا تتجاوز ٪22.93 يقابلها 77.07 ٪تذهب إلى غير الفقراء.

وبالتالي فإن سياسة الدعم على هذا النحو قد أضاعت فرصا كبيرة على الاقتصاد وعلى الفقراء أنفسهم وبالتالي فان إصلاح آلية دعم المشتقات النفطية من خلال دعم وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية والبرامج الموجهه نحو الفقراء ونحو التنمية الريفية وزيادة الطاقة الكهربائية وتوسيع خدمات التعليم والصحة في المناطق الريفية من المتوقع أن يكون الأثر الاقتصادي والاجتماعي كبيرا يعزز استدامة النمو الاقتصادي ، و يجعل إمكانية تخفيض الفقر بنسبة اكبر لما من شأنه الاقتراب من تحقيق أهداف الألفية في جانب التصدي لظاهرة الفقر

5. العجز المالي والعجز غير النفطي

شكل عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٪2.2 و٪1.7 في العامين 2004 و2005م على التوالي، فيما تحول العجز إلى فائض عام 2006م مقداره ٪1.5 كما قدر العجز عام

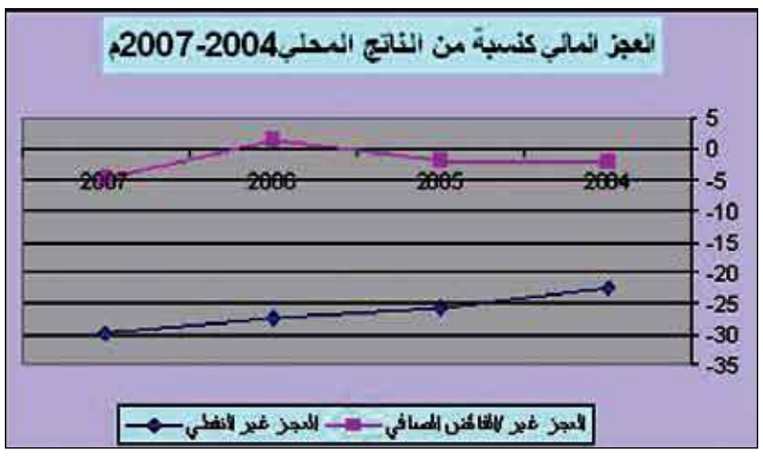

2007م بـ ٪4.7 من الناتج المحلي الإجمالي إلا أن العجز غير النفطي في ظل افتراض نضوب النفط يمكن أن يصل إلى ٪30 من الناتج المحلي الإجمالي مما يوحي بصعوبة الموقف وعدم قدرة الدولة على السيطرة على العجز المالي في حالة استمرار تراجع إنتاج النفط

ثالثاً : التطورات النقدية والمصرفية

استهدفت السياسة النقدية تعزيز الاستقرار النقدي واستقرار سعر الصرف وتوسيع نشاط الجهاز المصرفي في تعبئة الموارد . وقد استمرت إدارة السياسة النقدية خلال الفترة 2004-2007 في استخدام الأدوات غير المباشرة لتحقيق الاستقرار الداخلي للتأثير على احتياطيات البنوك، وقد شملت هذه الأدوات أسعار الفائدة واتفاقيات إعادة الشراء لأذون الخزانة وعمليات السوق المفتوحة و أذون الخزانة وشهادات الإيداع، بالإضافة إلى نسبة الاحتياطي الإلزامي والتدخل في سوق الصرف.

1. تطور مؤشرات العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه.

تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع معدل نمو العرض النقدي من ٪14.5 عام 2005 إلى ٪28.7 عام 2006 ويعد هذا المعدل أكبر معدل نمو للعرض النقدي يشهده الاقتصاد اليمني منذ بداية الإصلاحات النقدية والمصرفية عام 1995 . فيما بلغ معدل نمو العرض النقدي خلال العام 2007 حوالي ٪9.9

وفيما يتعلق بمكونات الزيادة في العرض النقدي خلال الفترة 2004-2007، فقد ساهمت الزيادة في عنصر شبه النقد بالنصيب الأكبر بالزيادة في العرض النقدي وبلغت مساهمته نحو ٪62.6 من العرض النقدي في نهاية شهر نوفمبر 2007 وحوالي ٪58.7 عام 2006 مقارنة مع مساهمة بلغت نحو ٪57.84 عام 2005 ، في حين ساهم عنصر النقد بحوالي ٪41.3 لعام 2006 والذي انخفض عن مستواه في نهاية عام 2005 بحوالي 0.96 نقطة مئوية وفي عام 2007 انخفضت إلى أدنى مستوى لتصل إلى ٪37.4

2. فعالية السياسة النقدية في تعميق الاستقرار النقدي :

من خلال بيانات الجدول رقم (3) يتبين أن الاقتصاد يواجه ضغوطاً تضخمية تؤثر على الاستقرار النقدي حيث بلغ معامل الاستقرار النقدي في عام 2005 حوالي ٪3.3 ثم ارتفع إلى ٪8.97 عام 2006 ، بمعنى أنه يوجد إفراط نقدي في الاقتصاد وأن هناك سياسة نقدية توسعية، ويتضح ذلك من قياس حجم القطاع النقدي بالنسبة لحجم الاقتصاد والذي يتراوح بين ٪32 عام 2005 و ٪36 عام 2006 .

من جانب آخر وكما هو مبين في الجدول رقم (3) فقد زادت نسبة التعامل المصرفي (إجمالي الودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) من ٪20 عام 2005 إلى ٪23.4 عام 2006، إلا أن مستويات التعامل المصرفي في الاقتصاد لا تزال متدنية و لم يتجاوز ربع الاقتصاد (٪23.4)، ويعود ذلك إلى ضعف الجهاز المصرفي في اجتذاب الودائع وتقديم الخدمات المصرفية ، ومع ذلك

جدول رقم (3) مؤشرات تقييم التطورات النقدية

البيان	2004	2005	2006	نوفمبر 2007
معامل الاستقرار النقدي	3.94%	3.3%	8.97%	2.8
M2/GDP	35%	32%	36%	34.6
إجمالي الودائع / GDP	22.5%	20%	23.4%	22.6
M1/ M2	42.6%	42.1%	41.3%	37.4

معامل الاستقرار النقدي=معدل نمو العرض النقدي بالمفهوم الواسع \ معدل نمو الناتج الحقيقي
M1 = الودائع تحت الطلب + العملة المتداولة
M2 = M1 + الودائع لأجل +ودائع الادخار +الودائع بالعملات الأجنبية

فإن الاتجاه المتصاعد لهذه النسبة تشير إلى تطور الأداء المصرفي في اليمن .

3. أداء البنوك التجارية والإسلامية .

أظهرت مؤشرات القطاع المصرفي أداء جيدا للبنوك التجارية والإسلامية خلال الفترة 2004-2007 حيث تشير بيانات الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية إلى توسع ملحوظ في النشاط المصرفي حيث نمت إجمالي الأصول والودائع وتعززت القواعد الرأسمالية لمعظم البنوك التجارية والإسلامية، غير أن الملفت للنظر أن أغلب هذه البنوك صغيرة الحجم ذات مراكز مالية متواضعة باستثناء 3 بنوك فقط أحدها فرع لبنك عربي تزيد أصولها عن 100 مليار ريال ، كما أن نصف هذه البنوك تقل أصولها عن 50 مليار ريال

من ناحية ثانية تتسم السوق المصرفية اليمنية بارتفاع درجة التركز حيث يلاحظ أن أكبر ثلاثة بنوك (يمثلون عدديا ٪18.8 من عدد البنوك) تستحوذ على ما نسبته ٪48 من إجمالي الأصول وتستأثر بنحو ٪50 من إجمالي الودائع المصرفية وما نسبته ٪44 من إجمالي القروض والسلفيات ، الأمر الذي يعني أن بقية الجهاز المصرفي اليمني (٪81.2 من عدد البنوك) تتنافس على حصة غير كبيرة من إجمالي السوق المصرفية اليمنية.

الجدير بالذكر أن إجمالي الأصول للجهاز المصرفي قد ارتفعت من 660 مليار ريال تمثل ٪25.8 من الناتج المحلي الإجمالي عام 2004 إلى نحو 1230 مليار ريال عام 2007 وبنسبة تصل إلى ٪30 من الناتج المحلي الإجمالي محققا بذلك معدل نمو يزيد عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يعكس تحسن الأهمية النسبية للجهاز المصرفي اليمني في الاقتصاد .

وفي الوقت نفسه أظهر حجم أصول البنوك التجارية والإسلامية كنسبة من إجمالي أصول البنوك والبنك المركزي تحسنا ملحوظا فقد ارتفعت هذه النسبة من ٪37.9 عام 2004 إلى ٪38 عام 2005 ووصلت إلى نحو ٪43.4عام 2007 . وبالتالي زيادة مساهمة البنوك التجارية والإسلامية في تخصيص المدخرات .

كما تشكل الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنوك إذ تناهز نحو 84.9 ٪ من جانب الخصوم وعلى الرغم من ثبات معدلات الفائدة على الودائع منذ عام 2000 إلا إن الودائع قد نمت بنحو 11.1 ٪ عام 2005 تم قفزت إلى 33.4 ٪ عام 2006 ويعزى ذلك إلى ارتفاع نمو الودائع بالعملة المحلية وقد أظهرت الودائع نهاية نوفمبر 2007 نموا أقل بلغ حوالي ٪14.5، الأمر الذي أسهم في ارتفاع نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي من 22.5 ٪ عام 2004 إلى ٪23.9 في نوفمبر2007 .

وبالنسبة لجانب الائتمان وتمويل النشاط الاقتصادي فقد سجل النشاط الإقراضي في القطاع المصرفي مستويات جيدة حيث حقق إجمالي القروض والسلفيات المقدمة للقطاع الخاص نموا ملحوظا خلال نوفمبر 2007 بلغ نحو ٪33.8مقارنة مع 17.9 ٪ عام 2006 و 21.5 ٪ عام 2005 ، كما ارتفعت نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من ٪7.3 عام 2004 إلى ٪8.6 نهاية نوفمبر 2007 ، أي أن قدرة القطاع المصرفي على تمويل الاقتصاد القومي قد اظهر تحسنا نسبيا حيث ارتفعت نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الودائع من ٪31.9 عام 2004 إلى ٪36 عام 2007 وهذا السلوك المصرفي للإقراض في اليمن أكثر حذرا وتحفظا عموما من معظم الاقتصاديات العربية والاقتصاديات الناشئة

4. التطورات في مجال التشريعات المصرفية .

في إطار تطوير منظومة التشريعات المصرفية فقد شهدت الفترة 2004-2007 العديد من التطورات التشريعية منها:-

- صدور القانون رقم (11) لسنة 2007 بشأن التأجير التمويلي حيث يستهدف القانون الإسهام في التنمية الاقتصادية وتطوير النظام المالي والمصرفي من خلال إيجاد مصدر جديد للتمويل يعتمد عليه الاقتصاد في الحصول على الموارد المالية للمشاريع الإنتاجية عبر قنوات غير تضخمية .
- صدور قانون رقم 46 لعام 2006 بشأن أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الالكترونية والمتضمن إدخال تكنولوجية جديدة في نظام الدفع والتسوية في الجهاز المصرفي اليمني لمواكبة تطور التقنية الحديثة في المصارف الإقليمية والدولية ويمثل احد أساليب الاندماج في الأنظمة المصرفية الخليجية والإقليمية والدولية .
- إنشاء لجنة مكافحة غسيل الأموال .
- تم إعداد مشروع قانون مؤسسة ضمان الودائع المصرفية .
- رفع رأسمال البنوك العاملة إلى 6 مليار ريال على أن يستوفي كل بنك ٪20 من الزيادة المطلوبة من رأس المال المدفوع كل سنة ابتداء من عام 2005 وانتهاء في 31/12/2009 .

5. الإصلاحات المستقبلية لتعزيز كفاءة الجهاز المصرفي اليمني:

لا يزال الجهاز المصرفي يواجه العديد من المصاعب والتحديات التي تؤثر على قدرته وكفاءته وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان تبني إصلاحات هيكلية تعزز كفاءة الجهاز المصرفي وتمكنه من مواجهة التحديات ومنها .

- تطوير السوق النقدية للاقتراض فيما بين البنوك من خلال تسهيل زيادة تدفق الأموال واستخدام السيولة داخل النظام المصرفي وتشجيع المصارف على نشر وتبادل المعلومات، الأمر الذي يتولد عنه المزيد من الإفصاح عن البيانات المالية وزيادة الشفافية بين المصارف .
- العمل على توسيع القنوات التمويلية المتاحة (المقتصرة حاليا على الجهاز المصرفي والموارد الذاتية) وذلك بالاتجاه الجاد والسريع نحو إنشاء سوق للأوراق المالية وتوفير المتطلبات الأساسية اللازمة لإنشاء السوق.
- هنالك حاجة إلى تشجيع الاندماج بين المصارف، كأحد الأساليب المفيدة لمواجهة التحديات الراهنة ، حيث أن التشجيع على الاندماج – خاصة بين المصارف الصغيرة – فيه تقوية للجهاز المصرفي ككل كما أن الاندماج يسهل على البنوك فتح المجال الإقليمي ، حيث مازالت الأنشطة عبر الحدود محدودة ، وكثير من المصارف اليمنية لا تمتلك الحجم أو القدرة على العمل في المجال الدولي .
- هناك حاجة إلى تعديل لقانون البنوك بما يتواكب مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية.

رابعاً:الأسعار .

شهد معدل التضخم خلال الفترة 2001 –2005 استقراراً نسبياً عند مستوى أقل من ٪11.8 إلا أنه ارتفع في عام 2006،إلى حوالي ٪18.5 ثم تراجع في عام 2007إلى ٪13.3، وقد جاءت الزيادة في معدلات التضخم كمحصلة لمجموعة من العوامل أهمها:

- ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع الأساسية وخاصة أسعار المنتجات الزراعية حيث ارتفع سعر الطن من القمح من 187 دولار/طن في يناير 2007 إلى 500 دولار/طن في ديسمبر 2007 وبزيادة تصل إلى ٪148 نتيجة لتراجع الإنتاج بسبب الظروف المناخية السيئة التي ألمت بالدول المنتجة والمصدرة للغذاء، كما ارتفعت أسعار الألبان بحوالي٪62 وأسعار الزيوت ٪66.
- ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية الأمر الذي أسهم في ارتفاع عناصر التكلفة في الدول المنتجة وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المستوردة، فضلاً عن تأثير ارتفاع أسعار النفط على تكلفة الشحن والتي ارتفعت من 58 دولار/طن إلى 140 دولار/طن خلال الفترة يناير – ديسمبر 2007 .
- انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأجنبية الأخرى (اليورو، الين، الجنية الإسترليني) كون اليمن تستورد جزءاً كبيراً من احتياجاتها من السلع من أوروبا واليابان
- الارتفاع غير المسبوق لمعدل نمو العرض النقدي والذي بلغ ٪28.7 في عام 2006 وبالتالي تحولت الزيادة في العرض النقدي في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي ومحدودية الزيادة في العرض الكلي من السلع والخدمات المتاحة إلى زيادة مباشرة في مستوى الأسعار .
- التوسع الكبير الذي شهده الإنفاق العام مقارنة بالإيرادات العامة خلال العامين 2006 – 2007 وزيادة مستوى العجز في الموازنة العامة من ٪1.5 من الناتج المحلي عام 2006 إلى ٪4.7 عام 2007، وبالتالي زيادة الطلب الحكومي على السلع والخدمات في ظل محدودية العرض المحلي .

جدول رقم (4) متوسط الأسعار العالمية خلال عام 2007 دولار/طن

الشهر	القمح	الألبان	الزيوت	النقل
يناير	187	3200	567	58
فبراير	206	3522	567	70
مارس	217	4150	585	73
إبريل	224	4573	648	80
مايو	216	4995	748	75
يونيو	232	5181	792	94
يوليو	249	5213	787	92
أغسطس	291	5081	771	100
سبتمبر	398	5038	773	123
أكتوبر	373	4862	834	141
نوفمبر	434	4613	925	129
ديسمبر	500	4100	941	104

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة

أنه من الأهمية بمكان تنفيذ حزمة من الإجراءات والسياسات لمعالجة الأسباب الرئيسية المغذية للتضخم وذلك من خلال الإجراءات التالية :

- إعادة النظر في السياسة المالية الحالية بأبعادها المختلفة على نحو يجعل من السياسة المالية أحد محفزات الإنتاج والاستثمار من خلال تنمية الإيرادات الذاتية والحد من التهرب الضريبية و إعادة هيكلة النفقات العامة والحد من التوسع في النفقات الجارية ، فضلاً عن الموائمة بين النفقات الاستثمارية والتشغيلية وتقليل اللجوء إلى فتح إعتمادات الإضافية في الموازنة العامة.
- التحكم في إدارة السيولة المحلية و تخفيض معدلات نمو العرض النقدي بما يتناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي ورفع كفاءة أدوات السياسة النقدية
- تفعيل دور ومهام وزارة الصناعة والتجارة وأجهزتها ومكاتبها في الرقابة على مستويات وتحركات أسعار السلع والخدمات في الأسواق المحلية ومحاربة الاحتكار

خامساً: تطورات القطاع الخارجي .

1. ميزان المدفوعات .

أولت الحكومة أهمية كبيرة للتكامل الاقتصادي الإقليمي وموضوع الاندماج مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإقامة منطقة التجارة العربية الكبرى، ومواصلة إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى تحسين إدارة الدين والاحتياطيات الخارجية. وتتجه

جدول ( ) الموقف العام لميزان المدفوعات خلال الفترة 2004- 2006

البيان	مليون دولار		% من الناتج المحلي الإجمالي	
	2005	2006	2005	2006
الحساب الجاري	633.2	205.7	3.8	1.0
ا- الميزان التجاري	1700.3	1390.3	10.2	7.2
الصادرات منها:	6413.2	7316.4	38.3	38.3
النفط الخام	5952	6733.4	35.5	35.3
الواردات	-4713	-5926.1	-28.1	-31.1
ب- الخدمات (صافي)	-860.3	-1306.2	-5.1	-6.8
ج-الدخل (صافي)	-1612.5	-1234.3	-9.6	-6.5
التحويلات الجارية (صافي)	1405.7	1356	8.4	7.1
الحساب الرأسمالي والمالي	-253.5	1059.7	-1.5	5.6
ا- الاستثمار المباشر	-302.1	1121	-1.8	5.9
ب-استثمارات أخرى	48.5	-61.3	0.3	-0.3
الخطاء والسهو	204.7	181.1	1.2	1.0
الميزان الكلي	584.4	1446.5	3.5	7.6

المصدر: البنك المركزي اليمني – النشرة الإحصائية – أكتوبر 2007.

سياسة التجارة الخارجية إلى تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة وتشجيع الصادرات وجذب الاستثمارات الخارجية، بما يرفع معدل التبادل الدولي ويؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

وفي ضوء ذلك تسعى الحكومة إلى المحافظة على الوضع الجيد لميزان المدفوعات من خلال مواصلة تنفيذ سياسات الإصلاح الهيكلي، وتشير الإحصاءات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات لعامي 2005– 2006 حيث ارتفع من 584.4 مليون دولار عام 2005 إلى 1446.5 مليون دولار عام 2006 وبمعدل نمو بلغ ٪147.5, مما أدى إلى ارتفاع نسبته من 3.5 ٪ إلى 7.6 ٪ من الناتج المحلي خلال العامين على التوالي، وقد انعكس هذا الفائض على ارتفاع صافي الأصول الخارجية من 5704.7 مليون دولار في نهاية عام 2005 إلى 7149.3 مليون دولار في نهاية عام 2006 ويرجع ذلك بدرجة رئيسية إلى الفائض المُتحقق في الحساب الجاري الذي يمثل المكون الأول لميزان المدفوعات والذي يمثل المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية، حيث بلغ الفائض بنهاية عام 2006 حوالي 206 مليون دولا ر، مقابل فائض بلغ 633.2 مليون دولار في العام السابق، بانخفاض نسبته ٪67.5 نظراً لنمو الواردات بمعدل أعلى من نمو الصادرات، مما انعكس في التراجع. كما ارتفع عجز ميزان الخدمات خلال عام 2006 بمقدار 445.9 مليون دولار حيث بلغ 1306.2 مليون دولار وبنسبة تراجع بلغت ٪51.8 عن العام السابق ويعزى سبب ذلك إلى زيادة مدفوعات خدمات النقل والتأمين والخدمات التجارية الأخرى.

ومن ناحية أخرى حقق الحساب الرأسمالي والمالي فائضاً مقداره 1059.7 مليون دولار عام 2006، ، وحقق الاستثمار المباشر فائضا قدره 1121 مليون دولار عام 2006، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة استثمارات مشروع تصدير الغاز الطبيعي المسال.

2. المديونية الخارجية.

يمثل التمويل الخارجي أحد مصادر التمويل المتاحة لتغطية فجوة الموارد المحلية اللازمة لتمويل مشاريع وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلال السنوات 2004 - 2007 شهد

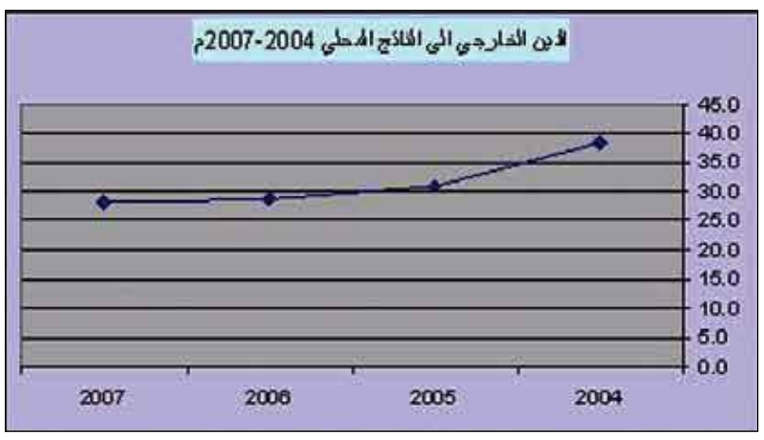

وضع المديونية الخارجية لليمن تحسناً كبيراً ، حيث بلغت المديونية حتى نهاية شهر أكتوبر 2007 حوالي 5.8 مليار دولار وبنسبة تصل إلى 28.3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحوالي 5.3 مليار دولار وبنسبة ٪38.5 من الناتج المحلي عام 2004 ، ويمكن القول أن وضع اليمن من حيث